14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الإثنين 2 فبراير 2009 م - العدد (14367) السنة الحادية والأربعون

وزير الصناعة لدى تدشين مشروع حماية البرنامج الدولي لشهادة المنشأ :

البرنامج يأتي في إطار توجه الحكومة لتبني مبدأ الشفافية

صنعاء/ عبد الواحد الضراب :

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور/ يحيى المتوكل أن مشروع برنامج حماية البرنامج الدولي لشهادة المطابقة في بلد المنشأ يأتي تنفيذاً لمصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والتوجه العام للحكومة لتبني مبدأ الشفافية في منظومة الإصلاحات الاقتصادية.

جاء ذلك خلال الندوة التعريفية عن تدشين مشروع برنامج حماية البرنامج الدولي لشهادة المطابقة في بلد المنشأ (ICCP) التي نظمتها صباح أمس بصنعاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بالتعاون مع شركتي (بيفاك) الفرنسية و(كوتكنا) السويسرية.

وأضاف الوزير المتوكل أن تدشين هذا البرنامج يعد حدثاً اقتصادياً مهماً لليمن ، كونه سيساعد الهيئة في الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها العامة وضمان تنفيذ الإجراءات السليمة للتفتيش والفحص لمختلف السلع قبل دخولها إلى السوق اليمنية.. مشيراً إلى أنها تأتي ضمن توجهات الحكومة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح نظام الرقابة على المنتجات المستوردة والمصنعة محلياً ، وفي إطار سعي الحكومة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي وهو ما يحتم على الهيئة الاهتمام بتوفير البنية التحتية الضرورية اللازمة لتهيئة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس لمواكبة المتغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات التفتيش المختلفة.

وقال وزير الصناعة والتجارة إن تطبيق برنامج حماية سيعود بمزايا إستراتيجية على اقتصادنا الوطني كونه سيوفر الحماية للإنسان والبيئة من المنتجات الضارة غير المناسبة للاستخدام الآمن ، كما سيساعد على خلق بيئة جديدة مواكبة لمتطلبات التجارة العالمية.

ودعا المتوكل القطاع الخاص وكافة الجهات إلى التعاون مع الهيئة والشركتين المنفذتين للبرنامج في سبيل إنجاحه لما يحققه من فائدة لليمن وتنمية اقتصاده الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

من جانبه أشار مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس المهندس أحمد البشة إلى أن الهيئة على عتبة مرحلة جديدة من التطور والتحديث المستمر وفي مقدمتها تنفيذ مشروع برنامج حماية (البرنامج الدولي لشهادات المطابقة – ICCP) باعتباره نظاماً يجمع بين التحقق من المطابقة في بلد المنشأ والتفتيش قبل الشحن وإصدار شهادة المطابقة. منبهاً إلى أن الهيئة بتنفيذ هذا البرنامج ستتمكن من إخضاع عدد من السلع لإجراءات التفتيش والفحص وإصدار شهادة المطابقة قبل عملية الشحن، ولافتاً إلى أن فكرة البرنامج جاءت منذ ما يقارب الخمس سنوات وبعد إجراء دراسة متأنية للواقع والوضع في اليمن والظروف المحيطة الاقتصادية والمجتمعية، وقد تم تكليف الهيئة بسرعة البت والتعاقد مع الشركات العالمية لتنفيذ البرنامج بقرار من مجلس الوزراء العام 2006م.

وأشار البشة في ختام كلمته إلى أن هذا المشروع سيحقق الكثير من الفوائد سواء للمستهلك أو الاقتصاد والبيئة والمنتج لليمن بشكل عام، داعياً كافة الجهات إلى التعاون مع الهيئة لإنجاح البرنامج للمساهمة في حماية المستهلك والمجتمع والبيئة والدفع بعجلة التطور والتقدم إلى الأمام.

فيما استعرض فؤاد ناشر مدير المشروع لمحة عن البرنامج وفوائده التي ستعود على الاقتصاد الوطني وعلى المستهلك والبيئة ومنها حماية صحة المستهلك وحماية البيئة وكذا الصناعة الوطنية.

فيما أبدى رئيس مجلس (بيفاك) الفرنسية ربيع حلبي استعداد الشركة للتعاون مع الهيئة في تنفيذ البرنامج حتى يكتب له النجاح.

وقال : (هدفنا حماية المستهلك والصناعة الوطنية بشتى الوسائل منها برامج التوعية).

بعد ذلك تم استعراض فيلم وثائقي عن الهيئة وما تبذله من جهود في حماية الصناعة الوطنية والمستهلك، كما تم تقديم عرض من شركتي (بروفيرماس) و(كوتكنا) عن البرنامج وطرق تنفيذه وما سيحققه من فوائد للاقتصاد الوطني . وتم فتح باب النقاش ، حيث قدمت العديد من المداخلات والملاحظات حول البرنامج من قبل عدد من الحاضرين.

يذكر أن برنامج حماية برنامج عالمي يهدف حماية الاقتصاد في العديد من البلدان بالإضافة إلى حماية المستهلك والحفاظ على البيئة من التلوث.

المهندس البشة : هيئة المواصفات على عتبة مرحلة جديدة من التحديث

ورشة عمل عن أداء عضو هيئة التدريس بجامعة عدن

عدن/ عبد ربه محسن:

تنظم دائرة تقويم وتطوير الأداء الأكاديمي بجامعة عدن في الفترة (3 - 4) من فبراير الجاري في قاعة محمد علي لقمان بديوان رئاسة الجامعة ورشة عمل عن "عضو هيئة التدريس.. أساس ضمان جودة البرامج الأكاديمية للجامعة" بمشاركة عمداء كليات ونواب ورؤساء الأقسام العلمية في كليات: التربية"عدن" والزراعة والطب والهندسة والحقوق والعلوم الإدارية والاقتصاد والآداب.

وستقدم خلال أعمال الورشة ثلاث أوراق عن الجودة والاعتماد الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية، وأداء عضو هيئة التدريس أهم المداخلات لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ومداخلة بعنوان:" نحو تحقيق جودة الأداء التدريسي في جامعة عدن".

وأفاد الدكتور/ عبد الوهاب عوض كويران رئيس دائرة تقويم وتطوير الأداء الأكاديمي في جامعة عدن أنه ستقدم خلال جلسات عمل الورشة لائحة تقويم أداء عضو هيئة التدريس في جامعة عدن، ومداخلات عمداء الكليات المشاركة حولها ومناقشتها وتقويمها من قبل كليات العلوم التطبيقية والإنسانية بجلسات منفصلة والوصول إلى صيغة نهائية لها.. مشيراً إلى أن هذه اللائحة تستهدف الارتقاء بأداء عضو هيئة التدريس ورفع كفاءته العلمية التدريسية والبحثية وتطوير قدراته وإمكاناته التي ستنعكس على مخرجات الجامعة ومكانتها بين الجامعات الوطنية والإقليمية.

(3552) طناً إنتاجية جمعية شباب شقرة السمكية

زنجبار/ محفوظ كرامة:

بلغ حجم الانتاج السمكي للفترة من ابريل - ديسمبر 2008م لصيادي جمعية شباب شقرة التعاونية السمكية في محافظة أبين 3582 طناً بكلفة إجمالية بلغت 355 مليونا و186 ألف ريال.

ذكر ذلك لـ "14 أكتوبر" الأخ علي احمد الدخن رئيس جمعية شباب شقرة التعاونية السمكية، مشيراً الى انه رغم حداثة انشاء الجمعية الا ان جهود واصرار الشباب المنضوين في إطار الجمعية قد اثمرت انجاز هذا الحجم من الانتاج السمكي الكبير، وأضاف ان الانتاج السمكي للجمعية لهذه الفترة قد احتوى على أجود الاصناف التي تحتاجها السوق مثل اسماك الثمد والزينوب واللخم والديرك والبنجير والفرس والشروة وغيرها من الاسماك، وان الجمعية قد وضعت خطة عمل طموحة للعام الجاري 2009م تستهدف زيادة الانتاج وتطوير وسائل العمل وتوسيع التسويق، منوهاً بان الجمعية خلال الاسبوع الماضي قد كرمت أوائل الطلاب والطالبات في مدرسة (7 يوليو) بمدينة شقرة لأول مرة كاسهام منها في تشجيع الطلاب على الاجتهاد والمثابرة ومواصلة التعليم.

(190) إمام مسجد وخطيباً يستفيدون من الإعانات الشهرية في لحج

صبر / عادل محمد قائد :

استفاد (191) إماماً وخطيباً على مستوى عموم مديريات محافظة لحج من الإعانات الشهرية بمبلغ (11) مليونا و(460) ألف ريال ذلك في إطار اهتمام القيادة السياسية بتحسين المستوى المعيشي لأئمة وخطباء المساجد في لحج.

وكان الأخ / محسن النقيب محافظ محافظة لحج ومعه الأخوان / علي ناصر الصانبي مدير عام أوقاف لحج والأستاذ / عصام سعيد علي مدير بنك التسليف التعاوني الزراعي قد دشنوا أمس في فرع بنك التسليف التعاوني الزراعي عملية الإعانات الشهرية.

وقد أكد المحافظ أن القيادة السياسية – ممثلة بفخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح – تولي اهتماماً بالأئمة وخطباء المساجد لأهمية مكانتهم ودورهم في المجتمع. داعياً الأئمة والخطباء إلى الاضطلاع بدورهم في توعية الناس وتعريفهم قضايا دينهم ومجتمعاتهم، والتوعية بالمخاطر المحدقة التي يتعرض لها الوطن جراء الأفكار التي تعيق النهوض بالوطن وتقدمه. وذلك بالتسلح بالعلم والمعرفة، وانتهاج الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والتطرف والغلو.

من جانبه أكد مدير عام أوقاف لحج / علي ناصر الصانبي أن الأوقاف سلم الأئمة والخطباء إعاناتهم يداً بيد مباشرة في بنك التسليف التعاوني، مشيراً إلى أن هذه الدفعة من الإعانات تأتي بعد إعانات سابقة سلمت للأئمة والخطباء في المديريات.

وأشاد الصانبي بدور القيادة السياسية التي تولي أئمة وخطباء المساجد كل الاهتمام.

على صعيد آخر أكد الأخ / عصام سعيد علي مدير بنك التسليف التعاوني الزراعي في لحج أن البنك يسعى إلى تقديم خدماته لكافة المواطنين والمؤسسات خدمة لأبناء المجتمع. ذلك في إطار جهود القيادة السياسية وما تبذله من جهود للنهوض التنموي وتحقيق حياة كريمة لأبناء الوطن.

التأمين في اليمن.. سوق صغيرة، وعي ضعيف، ومعوقات ماثلة

رئيس الاتحاد: القوانين بحاجة إلى هيئة مسؤولة عن تنفيذها

السياغي : التعويضات تحت التسوية مثلث نسبة عالية من المدفوعة

ابتسام الهويدي : الشركات الموجودة عبارة عن وسطاء تأمين

صنعاء /سبأ:

يؤكد خبراء التأمين ورجال الأعمال والمهتمون إن قطاع التأمين في اليمن، يواجه العديد من المعوقات والصعوبات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على نشاطه في توفير الخدمات التأمينية لكل الشرائح والجهات، منها سوء التشريعات الموجودة وعدم تفصيل الكثير منها.

ويشير رئيس الاتحاد اليمني للتامين علي محمد هاشم الى أن القوانين المنظمة لعملية التامين تحتاج الى هيئة مسئولة عن متابعة تنفيذها والتزام الشركات بها على أن تكون الهيئة من القدرة والمعرفة بمراقبة أداء الشركات مالياً وإدارياً وفنياً ولها سلطة التدخل والايقاف ،وذلك من خلال لوائح تنفيذية تعدها الوزارات المختصة لتوضيح وتفسير مواد القوانين ودليل لاجراءاتها.

وتعمل في سوق التأمين اليمني 13 شركة، موزعة بين شركات مساهمة وحكومية ومختلطة..وهو ما يعتبره خبراء التامين عدداً كبيراً جداً لسوق صغير مثل سوق التأمين اليمني..مشيرين الى ان ذلك أدى إلى أن تكون بعض الشركات ذات كيانات مالية ضعيفة ما أثر على تقديمها للخدمات التأمينية.

ويطالب الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الكريم السياغي بإجراء مسح ميداني لسوق التأمين لمعرفة خصائصه، إضافة الى العمل على دمج شركات التأمين لإيجاد شركات قوية وقادرة على توسيع وتنويع المنتج التأميني والعمل على استكمال وتطوير الأطر التشريعية والقضائية والتنفيذية المتعلقة بالعمل التأميني .. ويشير الى ان صغر حجم سوق التأمين في اليمن يعكس وضعا عاما يتمثل في محدودية الخدمات التأمينية وعدم تجاوبها مع الحاجات الخاصة للمستهلك اليمني.

وبحسب احصائيات الاتحاد اليمني للتامين فقد تمكنت صناعة التأمين من تحقيق إنتاج حوالي 45 مليار ريال خلال الفترة من 2002-2007م.. وتوقع أن يتجاوز أنتاج عام 2008 أربعة عشر مليار ريال يمني.

وتظهر الاحصائيات ان إجمالي الإنتاج لشركات التامين ارتفع من 5 مليارات و 790 مليون ريال عام 2003 الى 12 ملياراً و360 مليون ريال عام 2007م.. غير انه مقابل هذا الإنتاج كانت التعويضات التي هي الغرض من التأمين لهذه السنوات الخمس الماضية قد بلغت حوالي 30 مليار ريال دفعت من قبل شركات التأمين.

وهو ما تكشف عنه دراسة علمية من ان معدل نمو المبالغ التي تدفعها شركات التأمين اليمنية كتعويضات أكبر من معدل نمو المبالغ التي تحصل عليها كأقساط، حيث ارتفعت اجمالي التعويضات من 800 مليون و 745 الف ريال عام 1995م، إلى 6 مليارات و 523 مليوناً و 149 ألف ريال عام 2006م، بمعدل نمو مركب قدره 23 بالمئة.وأظهرت الدراسة عن الملامح الاساسية لسوق التأمين في اليمن والتي اعدها أستاذ إدارة الخطر والتأمين المساعد بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء الدكتور عبد الكريم قاسم السياغي ان التعويضات تحت التسوية في سوق التامين اليمنية تمثل نسبة عالية من التعويضات المدفوعة.. موضحة ان أعلى نسبة من التعويضات تمت في التأمين البحري والتأمين على السيارات وإصابات العمل وذلك لأنهما النوعان اللذان تم حصلا أعلى نسبة للأقساط فيهما.

ويعتبر رئيس الاتحاد اليمني للتامين هذه الارقام دليلاً واضحاً على أهمية التأمين ودوره في جبر الأضرار وحماية الاقتصاد الوطني..مؤكدا انه رغم هذه التعويضات لم يعُرف ظهور أي عجز لأي شركة في تنفيذ التزاماتها.

ويقول « يعتبر تأمين السيارات الأكبر في معظم محافظ شركات التامين والأكثر انفاقاً في جانب التعويضات وهو تأمين تحتفظ به معظم الشركات داخلياً نتيجة للشروط الصعبة التي طلبتها شركات الإعادة لكثرة الحوادث وارتفاع تكاليف الإصلاح والتعويض ولقد تحملتها الشركات الوطنية بكل جدارة».

ويعزو مدير ادارة التامين بوزارة الصناعة والتجارة ابراهيم عبد الملك السياني صغر حجم سوق التأمين في اليمن إلى أسباب عديدة أهمها انحسار الوعي التأميني، وانتماء شركات التأمين إلى كيانات عائلية، اضافة الى اقتصار عمليات التأمين على أجزاء صغيرة من قطاعات النشاط الاقتصادي وإلى عدم تفعيل قانون التأميني الإلزامي وكذلك عدم إلزام الجهات الحكومية والشركات الأجنبية العاملة في اليمن من التأمين لدى الشركات الوطنية.

وتلاحظ الدراسات الاقتصادية محدودية نطاق الخدمات التأمينية، والناتجة عن قلة الخبرات المحلية في هذا القطاع الذي يدور في دائرة مغلقة ما يتعرض لانعكاسات جادة بين فترة وأخرى..

وبحسب رئيس الاتحاد اليمني للتامين فان تأمين السيارات يمثل الإيراد الأكبر للتأمين لما يلمسه الجميع من حوادث ، فيما تحتل تأمينات البضائع ووسائل النقل وضمانة وصولها جزء من أعمال التأمين لقدرة أصحابها على دفع القسط ومعاناتهم لخطورة فقدانهم لأموالهم كما أن تأمينات الحياة الجماعية تحتل مركز مهم في صناعة التأمين لان أصحاب الأعمال هم من يقوم بالاكتتاب لمواجهة متطلبات حوادث العاملين لديهم وتقسط من رواتبهم بينما التأمينات المباشرة للأفراد تكاد لاتُذكر لان الدخل الفردي يمثل عامل إحباط أمام الموظف للاشتراك بالتأمين.

وترى أستاذة الاقتصاد والإحصاء بجامعة صنعاء الدكتورة ابتسام راشد الهويدي ان التأمين في اليمن لم يقطع أي شوط بل مازال محدوداً حتى الآن فكل مكوناته في كافة الشركات الموجودة تعتبر كوسطاء للتأمين في الأصل.. مؤكدة ان غالبية هذه الشركات مملوكة لمجموعة شركات أو بيوت تجارية لا تمارس العمل التأميني باهتمام لمساعدة الأسر وشرائح المجتمع المختلفة، بل تقوم بتغطية الأخطار التابعة لشركات المجموعة ما أصبحت أشبه بإدارة تأمين وليست شركة تأمين متخصصة.

فيما يبين استاذ القانون الدولي الدكتور شهاب المقدام أن تدني الوعي التأميني بين المواطنين والتقصير الكبير من قبل شركات التأمين اليمنية بالتعريف بأهمية التأمين ومنافعه وضرورياته، وكذا عدم إلزام الحكومة للمواطنين للتأمين، هي سبب عزوفهم عن التأمين.. موضحا ان اليمن تسجل أدنى مستوى لحصة الفرد في صناعة التأمين عربياً وعالمياً، إذا لا يتجاوز (2 إلى 3) دولار في العام، في حين يصل في بعض الدول إلى 700 دولار في العام.

ويرى المقدام ان أبرز معوقات التأمين في اليمن ضعف دخل الفرد، يليها ضعف الموارد المالية وعدم تطبيق إلزامية التأمين لصالح خدمة المجتمع من قبل الدولة..ويقول» كما أننا نعاني من غياب القوانين الإلزامية للتأمين بشكل كبير جداً، مثلاً تأمينات النفط وأيضاً معظم المشروعات الكبيرة مازالت تتم خارج البلد لتخسر البلد بسبب هذا التوجه مئات الملايين، ولو كان هذا التأمين داخل البلد لانعكس على الضرائب وخلق فرص عمل جديدة، وتقليص عدد البطالة، والإسهام في الدفع بعجلة التنمية، وتوفير حياة آمنة من خلال توفير التأمين على الجوانب الحياتية المختلفة، والتأمين على المنشآت الاقتصادية، كما أن كثير من المؤسسات الحكومية تبخل على موظفيها بالتأمين، أو أنها لا تؤمن بالتأميم إما لعدم وجود ميزانيات لديها أو لعدم الاقتناع بأهمية التأمين».

وبحسب الاحصائيات فأن رؤوس أموال بعض شركات التأمين اليمنية متدنية، حيث لا يتجاوز رأس مالها 100 مليون ريال القانون، رغم صدور قرار من وزارة الصناعة برفع رأس مال شركات التأمين إلى (400)مليون ريال، الا ان بعض الشركات لم تنفذ هذا القرار .

و لم تتجاوز حجم الاقساط التأمينية في السوق اليمني، 60 مليون دولار العام الماضي 2008م كما تشير البيانات الأولية لوزارة الصناعة والتجارة.

ويرى مدير عام الشركة اليمنية المتحدة للتامين طارق عبد الواسع ان هناك عدد من المشكلات التي تقف امام العملية التامينية ابرزها عدم وجود مخصصات للتأمين في أجهزة ومؤسسات الدولة وضعف الوعي لدى السلطات والمؤسسات والافراد باهمية التامين، بالاضافة الى عدم تفعيل القوانين الخاصة بالتامين وضعف الاوضاع الاقتصادية بشكل عام.

وتشكو شركات التامين اليمنية من عدم وجود إجبال للتأمين للحفاظ على اقتصاد البلد، من تسرب هذه التأمينات إلى الخارج ما يضر بالاقتصاد الوطني، خاصة تأمينات النفط.. ويطالب مدير المتحدة للتامين الدولة بالتدخل لالزام الشركات النفطية الاجنبية بالتامين ولو على جزء من انشطتها لدى الشركات اليمنية.. مشيرا الى ان ذلك امرا معمول به في عدد من دول العالم .. وأكد مقدرة الدولة على القيام بذلك من خلال تفعيل القوانين ومتابعة تنفيذها عبر ادارة التامين في وزارة الصناعة والتجارة الغير مفعلة -بحسب قوله-.

وتقدم شركات التامين القائمة أنواع مختلفة من التامين، أهمها التأمين البحري وتأمين الحريق وتأمين السيارات، وكذا التأمين على الحياة وتأمين العمال والموظفين والتأمين الهندسي.

الا ان تطوير قطاع التأمين اليمني يتطلب كما ترى دراسات إدخال خدمات تأمينية جديدة والنهوض بها، وهي مرتبطة بعناصر عديدة أهمها تنظيم السوق ورفع الوعي التأميني ووضع السياسات اللازمة لتشجيع الإقبال على قطاع التأمين الضروري مثل تأمينات المسؤولية القانونية على المقاولين والمهندسين والأطباء والمحامين وغيرها من المهن المتخصصة والحرفية، والتي لم تستثمر بعد، وكذا التامين الصحي الشامل.

ويبين تقرير رسمي ان أنشطة التأمين مازالت محدودة جداً، حيث لا تزال أنشطة القطاع المصرفي مهيمنة على أنشطة هذا القطاع بشكل عام. ولفت الى ان ضعف الوعي في أوساط المواطنين في مجال التمويل يرتبط بتدني مستوى الدخل والذي يشكل حاجزاً أمام الناس عن التعامل مع البنوك ويقيد من قدرتهم على الوصول الى شركات التأمين لتغطية المخاطر.

ويعتبر وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل- الذي تتولى وزارته الإشراف على قطاع التامين- ان قدرات شركات التامين اليمنية لا تمكنها من الدخول في أنشطة واسعة وعديدة، مما يمثل قيداً أساسياً يحد من قدرتها على توسيع انشطتها خاصة في ظل الانفتاح والدخول في العولمة والنظام العالمي الجديد.. مؤكدا حرص الوزارة على وضع رؤية مشتركة مع القطاع الخاص لتطوير هذا القطاع بالاستفادة من تجارب الدول.

وقال « هناك افكار متعلقة من حيث الجانب الرقابي والاشرافي على شركات التأمين وامكانية إنشاء مؤسسة تتمثل في هيئة للرقابة على شركات التأمين وهناك مجموعة افكار ولكن في نهاية المطاف نريد أن نبحث كافة الافكار المطروحة مع القطاع الخاص بحيث نصل إلى افضل الحلول الممكنة لتشجيع وتوسيع المنافسة في هذا السوق وتمكينه من زيادة نشاطه وبما يوفر ليس فقط الغطاء التأميني ولكن الجانب التمويلي كذلك».

قنصل عمان ومدير مديرية صيرة يزوران فرع وكالة (سبأ)

عدن/ حامد الشعبي:

زار المستشار /سعيد بن محمد الشكيلي /القنصل العام لسلطنة عمان لدى الجمهورية اليمنية بعدن أمس فرع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بعدن .

وكان في استقباله الأخ / علي عبد الغني الشرعبي / مدير عام الفرع الذي أطلعه على النشاط الإعلامي والصحفي الذي يقوم به الفرع والخدمات الخبرية التي يقدمها لوسائل الإعلام المختلفة حول مجمل الأنشطة والفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحافظة عدن باعتبارها العاصمة الاقتصادية لليمن.

كما اطلع القنصل على نشاط دوائر وأقسام التحرير الإخباري المحلي والدولي والاستماع السياسي وصحيفة (السياسية) والتجهيزات الفنية المساعدة في إيصال الخدمات الإخبارية عبر شبكة الحاسوب الآلي مركز الوكالة والأجهزة الإعلامية المختلفة .

ورحب الأخ / مدير فرع الوكالة بزيارة القنصل العماني الذي تولى مهام عمله الجديد بعدن متمنيا له النجاح والتوفيق في مهامه مشيدا بالعلاقات الأخوية المتطورة بين بلادنا وسلطنة عمان الشقيقة .

من جانبه أشاد القنصل العماني بمستوى النشاط الإعلامي والصحفي التي تقوم به وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، متمنيا مزيدا من التوفيق والنجاح والتميز للفرع خلال الفترات القادمة.

في ختام زيارة القنصل قدم مدير عام فرع الوكالة بعدن هدية تذكارية بمناسبة زيارته لفرع الوكالة.

من جهة أخرى قام الأخ / خالد وهبي عقبة/ مدير عام مديرية صيرة بعدن بزيارة لفرع وكالة الأنباء اليمنية سبأ بعدن .

وكان في استقباله الأخ / علي عبد الغني الشرعبي / مدير عام الفرع حيث أطلعه على الأنشطة الصحفية الإعلامية التي يقدمها الفرع وما يعكسه من الفعاليات الاقتصادية والسياسية بالمحافظة.

كما استمع إلى الأداء العملي للدوائر والأقسام في الأخبار والتحرير العربي والمحلي وما تقدمه من خدمات إخبارية لمختلف وسائل الإعلام في المحافظة .

من جانبه أشاد الأخ عقبة بمستوى الأداء والأنشطة الإعلامية والصحفية المتميزة التي تقدمها الوكالة والتي تشكل إضافة إعلامية للجهود المبذولة من قبل القائمين عليها ومتابعة موضوعاتها التي تتسم بالتحليل الرصين والتقارير الإخبارية المحلية والعربية والدولية .